

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد حسن حبوب
وعضوية القضاة السادة

د. عبد القادر الطورة، ناصر التل، أحمد الخطيب، أحمد ولد علي

المميز:

إرحيل طارش محمد النعمي

وكيلاه المحاميان محمد الجبور وحامد الشديفات

المميز ضدهم:

١. عواد هزاع عواد السرور.
٢. سعدالدين عبدالسلام إبراهيم الزميلي.
٣. جمال صالح خلف الشرفات.
٤. علي خلف خليفة الشرفات.
٥. زين تركي محمد العيسى.
٦. حسنة بخيت حسن الشرفات.
٧. مثقال خلف خليفة الشرفات.
٨. جمال محمد فندي بني هاني.
٩. حسين سلمان عقيل المساعيد.
١٠. أيمن علي ممدوح الزين.
١١. خزينة المملكة الأردنية الهاشمية.
١٢. أنور سعدالدين عبدالسلام الزميلي.
١٣. محمد سعدالدين عبدالسلام الزميلي.
١٤. عامر سعدالدين عبدالسلام الزميلي.

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي :

١. أخطأت محكمة استئناف إربد وخالفت القانون بعدم الرد على كل سبب من أسباب الاستئناف مخالفة بذلك نص المادة ١٨٨ من قانون أصول المحاكمات المدنية.
٢. أخطأت محكمة الاستئناف وخالفت القانون بعدم الالتزام بما تطلبته المادة ١٦٠ من قانون أصول المحاكمات المدنية وبدلالة المادة ١٩٠ منه وذلك لعدم تعليل وتسبيب قرارها تعليلاً وتسبيحاً كافيين .
٣. أخطأت محكمة الاستئناف وخالفت القانون باعتبار أن ما ورد في أسباب الاستئناف يخالف ما هو وارد في أسباب الاستئناف يخالف ما هو وارد في لائحة الاعتراض من جهة ذكر أسماء المعارض عليهم بشكل واضح ومذكور أسماء المعارض عليهم وأرقام القطع والأحواض والمساحة المعارض عليها.
٤. أخطأت محكمة الاستئناف وخالفت القانون باعتبار أن المميز لم يبين أرقام القطع وموقع قطع الأراضي ولم يبين عناوينهم.
٥. أخطأت محكمة الاستئناف وخالفت القانون باعتبار أن المعارض لم يذكر أسباب الاعتراض وأغفلت أن الأسباب جاءت على الصفحة الثانية من لائحة الاعتراض.
٦. أخطأت محكمة الاستئناف وخالفت القانون باعتبارها أن الاعتراض مقدم لمجرد الاعتراض .
٧. أخطأت محكمة الاستئناف وخالفت القانون باعتبار أن الاعتراض لا ينطوي على سبب ولا أوجه الاعتراض مخالفة بذلك المادة ٥٦ و ١٢٤ من قانون أصول المحاكمات المدنية.
٨. أخطأت محكمة الاستئناف وخالفت القانون باعتبار أن الصفحة الأولى هي الاعتراض وما تبقى لائحة معدلة علماً بأن المعارض لم يتقدم بأي لائحة معدلة.

٩. أخطأت محكمة الاستئناف والتسوية في تأويل القانون وبنيت قرارها على التخمين بأن أوراق الاعتراض هي لائحة معدلة ومن الرجوع إلى جميع محاضر الدعوى التي تثبت أنها قدمت دفعة واحدة كونها مترابطة ويكمل بعضها بعضاً.

١٠. أخطأت محكمة الاستئناف في تطبيق القانون وتأويله باعتبار أن الاعتراض لا يقوم على أساس صحيح من القانون فلقد ذكر المعارض أسباب الاعتراض وفقاً لما تقتضيه المادة ١٢ من قانون تسوية الأراضي والمياه.

١١. أخطأت محكمة الاستئناف في تطبيق القانون وتأويله من جهة عدم ذكر أسباب الاعتراض وتجد محكمتم أن أسباب الاعتراض تشمل كافة الحقوق التي ذكرها المعارض سناً للمادة (٢) من قانون تسوية الأراضي والمياه رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

١٢. أخطأت محكمة الاستئناف في تطبيق القانون وتأويله ذلك أن قانون تسوية الأراضي والمياه رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته هو قانون خاص وهو القانون الواجب التطبيق على الاعتراض .

١٣. أخطأت محكمة الاستئناف وخالفت القانون ومن قبلها محكمة التسوية برد اعتراض المميز شكلاً مما حرمه من تقديم بيناته ودفعه وأوجه اعتراضه والكافية لإثبات اعتراضه.

لهذه الأسباب يطلب وكيلا المعارض قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً وشطب أسماء المعارض عليهم عن قيد قطع الأراضي موضوع الدعوى وتسجيلها باسم المعارض وتضمين المميز ضدهم الرسوم والمصاريف وأتعاب المحاماة.

القرار

بعد التدقيق والمداولة نجد أنه وبتاريخ ٢٠٠٦/٥/٣ تقدم المعارض ارحيل طارش محمد النعيمي بالاعتراض رقم ٢/١٩ لدى قاضي تسوية الأراضي معترضاً فيه على تسجيل قطع الأراضي الواردة بالكشف المرفق بلائحة الاعتراض بأسماء المعارض عليهم الوارد ذكرهم وأسماءهم بذات الكشف والوارد تفصيلاً بالكشف المرفق بلائحة الاعتراض وذلك على سند من القول أنه صاحب حق بالأرض المعارض عليها لأنه كان ولا زال يشغلها بالزراعة وأنه يضع

يده عليها منذ الخمسينات وله بها أتعاب ولم ينازعه أحد بها ويطلب شطب أسماء المعترض عليهم جميعاً عن قيد القطع المعترض عليها وقيدها باسمه لدى دائرة الأراضي .

نظرت محكمة التسوية الدعوى وبتاريخ ٢٠٠٧/٤/٤ أصدرت محكمة التسوية قراراً جاء فيه أن الدعوى لا تنطوي على سبب الدعوى ولم يتبين من هذا القرار فيما إذا كانت محكمة التسوية قد قبلت الاعتراض أو قررت رده أو إسقاطه.

لم يرتض المعترض بهذا القرار وطعن فيه استئنافاً.

بتاريخ ٢٠٠٨/٦/٢٢ وبقرارها رقم (١) الصادر بالقضية رقم ٢٠٠٨/١٢١٦٤ قررت محكمة الاستئناف فسخ القرار المستأنف لعدم قيام محكمة الدرجة الأولى بإصدار قرار واضح وصريح بقبول الاعتراض أو رده وأعيدت الأوراق إلى محكمة التسوية.

بعد إعادة القضية إلى محكمة التسوية أعيد قيدها بالرقم ٢٠٠٨/١٢٦.

وبعد السير بالإجراءات وبتاريخ ٢٠٠٩/٥/٧ أصدرت محكمة التسوية قرارها القاضي برد اعتراض المعترض لأن لائحة الاعتراض لا تنطوي على أسبابها وتضمن المعترض الرسوم والمصاريف والأتعاب.

لم يرتض المعترض بهذا القرار وطعن فيه استئنافاً.

بتاريخ ٢٠٠٩/٧/١٦ وبقرارها رقم (٥) الصادر بالقضية رقم ٢٠٠٩/١٥١٢٥ قررت محكمة الاستئناف فسخ القرار المستأنف للأسباب الواردة في ضمنه وإعادة الأوراق إلى محكمة التسوية.

بعد إعادة القضية إلى محكمة التسوية أعيد قيدها بالرقم ٢٠٠٩/٧٣.

وبعد السير بالإجراءات وبتاريخ ٢٠١٠/٤/١٣ أصدرت محكمة التسوية قرارها القاضي برد اعتراض المعترض شكلاً وتضمنه الرسوم والمصاريف.

لم يرتض المعترض بهذا القرار وطعن فيه استئنافاً.

وبتاريخ ٢٥/٧/٢٠١٠ أصدرت محكمة استئناف إربد قرارها رقم ٢٥٨٨/٢٠١٠ والذي قضت فيه برد الاستئناف وتصديق القرار المستأنف .

لم يرتض المعترض - المستأنف - إرحيل بالقرار الاستئنافي فطعن فيه تمييزاً للأسباب الواردة بلائحة التمييز المقدمة بتاريخ ٦/٩/٢٠١٠.

عن أسباب التمييز :

ومفادها تخطئة محكمة الاستئناف بالنتيجة التي توصلت إليها وتخطئتها بتطبيق القانون وتأويله.

ومن الرجوع إلى المادة ١٢ من قانون تسوية الأراضي والمياه وتعديلاته رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٢ نجد أنها نصت على ما يلي :

كل شخص بصفته صاحب حق تصرف أو حق تملك أو حق منفعة في الأرض أو الماء أو أية حقوق متعلقة بها:

١. أغفل ذكر اسمه في الجدول.
٢. أدرج حق تصرفه أو حق تملكه أو حق منفعته في الجدول بصورة مغلوبة.
٣. نسب حق تصرفه أو حق تملكه أو حق منفعته بكامله أو جزء منه إلى شخص آخر خطأ.
٤. قدرت قيمة أرضه أو حصص الماء بصورة غير صحيحة.
٥. مس حق تصرفه أو حق تملكه أو حق منفعته بأي شكل آخر يجوز له خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تعليق جدول الحقوق في دائرة تسجيل القضاء أن يعترض عليه باستدعاء خطي يقدمه إلى المدير رأساً أو بواسطة مدير تسجيل القضاء يبين فيه وجه اعتراضه وعلى المدير أن يحيل الاعتراضات المذكورة مع جدول الحقوق إلى محكمة تسوية الأراضي .

يجوز أن يكون أحد الشركاء خصماً في الدعوى التي تقام بالمال غير المنقول المقيّد في جدول الحقوق مشاعاً.

كما نصت المادة ٥٦ من قانون أصول المحاكمات المدنية على ما يلي :

ترفع الدعوى بناء على طلب المدعي بلائحة تودع قلم المحكمة ما لم ينص القانون على غير ذلك ويجب أن تشتمل لائحة الدعوى على البيانات الآتية :

١. اسم المحكمة المرفوع أمامها الدعوى.
٢. اسم المدعي بالكامل ومهنته أو وظيفته ومحل عمله وموطنه واسم من يمثله بالكامل ومهنته أو وظيفته ومحل عمله وموطنه.
٣. أ. اسم المدعى عليه بالكامل ومهنته أو وظيفته ومحل عمله وموطنه واسم من يمثله بالكامل ومهنته أو وظيفته ومحل عمله .
ب. فإن لم يكن للمدعى عليه أو من يمثله محل عمل أو موطن معلوم فأخر محل عمل أو موطن أو محل إقامة كان له.
٤. تعيين موطن مختار للمدعي في الأردن إن لم يكن له موطن فيها، وفق أحكام المادة ١٩ من هذا القانون.
٥. موضوع الدعوى.
٦. وقائع الدعوى وأسانيدها وطلبات المدعي .
٧. توقيع المدعي أو وكيله.
٨. تاريخ تحرير الدعوى.

وبتدقيق أوراق الدعوى نجد أن لائحة الاعتراض والكشف المرفق بها تضمننا اسم المعترض وأسماء المعترض عليهم وعددهم ٨٤ شخصاً وأرقام قطع الأراضي ومساحاتها تفصيلاً وسبب الاعتراض بأن المعترض - وكما ورد بلائحة الاعتراض - أنه صاحب حق بالأرض المعترض عليها ويستغلها بالزراعة ويضع يده عليها منذ الخمسينات ولم ينازعه بها أحد ويطلب قيدها باسمه وشطب أسماء المعترض عليهم عن قيد هذه القطع كما هو وارد تفصيلاً بالكشف المرفق بلائحة الاعتراض .

أي أن لائحة الاعتراض المقدمة من المعارض ارحيل والكشف المرفق بها مقدمة وفق مقتضى المادة ١٢ من قانون تسوية الأراضي والمياه وتعديلاته رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٢ والمادة ٥٦ من قانون أصول المحاكمات المدنية وتعديلاته رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٨ بحيث تضمنت اسم المعارض وأسماء المعارض عليهم وأسباب الاعتراض وقطع الأراضي ومساحاتها بشكل واضح وجلي.

وحيث أن محكمة الاستئناف توصلت لخلاف ذلك فيكون قرارها المميز واقعاً في غير محله ومخالفاً للقانون وحرماً بالنقض لورود هذه الأسباب عليه.

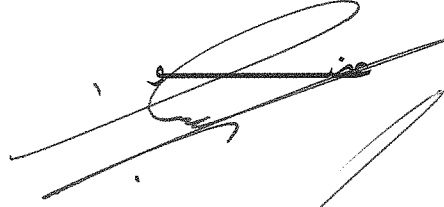
لهذا وبناء على ما تقدم نقرر نقض الحكم المطعون فيه وإعادة الأوراق إلى محكمة استئناف إربد لإجراء المقتضى القانوني في ضوء ما بيّناه.

قراراً صدر بتاريخ ١٩ جمادى الآخرة سنة ١٤٣٢ هـ الموافق ٢٢/٥/٢٠١١م

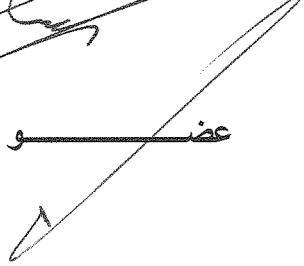
القاضي المترئس



عضو

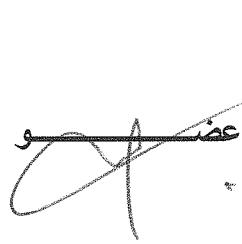


عضو



عضو

عضو



رئيس الديوان

دقيق / ف ع

